معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 16/ العدد 1 (جوان 2021): ص.ص:771-793

المحاولة الانقلابية ضد النظام البورقيبي 1980 بين ارتدادات الإرث التاريخي وإخفاقات الخيار الاستراتيجي
دراسة من خلال شهادات النافذين السياسيين

The 1980 coup attempt against the Bourguiba regime: rebounds of the historical heritage or the failures of the strategic choice
A study through the testimonies of influential politicians

سعيد جلاوي*

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة البويرة، الجزائر،
saiddjellaoui@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/28؛ تاريخ القبول: 2021/05/25؛ تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

هذه الدراسة تشكل إحدى المحطات التاريخية في العلاقات التونسية المغاربية وبالتحديد المحاولة الانقلابية التي وقعت ليلة 27 جانفي 1980 بمدينة قفصة التونسية من قبل مجموعة من المتمردين التونسيين بهدف الإطاحة بنظام بورقيبة .وتهدف هذه الدراسة إلى البحث في أسبابها الداخلية والخارجية وفي مصادر الدعم اللوجيستي لها والأطراف الفاعلة فيها. وبعد الاستقراء التحليل والمقارنة خلصنا إلى أن مرد هذه المحاولة الانقلابية تكمن في تراكمات الإرث التاريخي وطبيعة النظام السياسي الشمولي وسوء النموذج التنموي المتبع من قبل نظام بورقيبة. في الداخل وطبيعة توجهاته السياسية الموالية للغرب والمتقاطعة مع التوجهات الإقليمية الراهنة المبنية على الوحدة والقومية العربية.مما جعل من النظام البورقيبي في عزلة إقليمية انتهت بمحاولة الانقلاب الفاشلة، دفعته إلى البحث عن إستراتيجية جديد ة لإعادة التموقع في شبكة التحالفات المغاربية.

كلمات مفتاحية: الانقلاب؛ النظام البورقيبي؛ قفصة.

Abstract:

This study constitutes one of the historical stations in the

* المؤلف المرسل.

Tunisian-Maghreb and regional relations, and specifically the coup attempt that took place on the night of January 27, 1980 in the Tunisian city of Gafsa by a group of Tunisian rebels affiliated with the ancient Yusufians under the ban of the Progressive Front that was established in Libya with the aim of overthrowing the Bourguiba's regime. This attempt was supported by logistical support from the inside, due to the nature of the totalitarian political system and the poor development model adopted by the Bourguiba's regime. And from the outside, because of the latter's pro-Western orientations and intersecting with regional trends based on unity and Arab nationalism, which made the Bourguiba's regime in regional isolation that ended with the failure of the coup attempt, which prompted it to search for a new strategy to reposition itself in the network of Maghreb alliances in particular.

Keywords: The Bourguiba regime; the coup; Gafsa.

المقدمة

مع مطلع الخمسينيات من القرن الماضي بدأت الدول المغاربية في استرجاع سيادتها الوطنيةبداية من ليبيا سنة 1952 ثم تونس والمغرب عام 1956 وأخيرا وموريتانيا 1960 و الجزائر 1962، وكان لذلك الأثر الكبير في قيام دول قطرية حديثة تسعى إلى تعزيز مكانتها بين الدول،من خلال إرساء أنظمة جمهورية شمولية. وكان من بين هذه الأنظمة النظام التونسي الذي اختصر في شخص بورقيبة طيلة 31 سنة ، الذي أضحى لافتا للانتباه، في رسم معالم وتوجهات بلاده في إقامة نظام جمهوري شمولي قائم على القناعات التي تشبع بها التي صنعت شخصيته الكاريزماتية التي كانت عاملا مؤثرا في علاقاته الداخلية مع المجتمع التونسي وهيئاته الفاعلة. والخارجية .مع مختلف الدول بدءا بدول المغرب الكبير في ظل تقاطع وجهات النظر في ما بينها حول فكرة القطرية ومسألة الوحدة والقومية.

كل هذه المسائل شكلت مؤشرا فعالا في تموقع النظام البورقيبي في السياسة الإقليمية فنجم عنه.تأزما لعلاقاته مع مصر من 1955 إلى 1970، وليبيا بعد قيام نظام القذافي في 1969 ذو التوجه المشرقي والثوري .كما تمخض عن ذلك أيضا إقامة علاقات بنيت على المعاهدات الثنائية التي تنص على احترام حسن الجوار والإخاء . وهنا لابد من

الإشارة إلى استثناء سياسي يكمن في معاهدة جربة في 1974 التي أفضت إلى إقامة تحالفات ساهمت في زعزعة الكيان التونسي في عملية قفصةفي 27 جانفي 1980.

هذه العملية مثلت حدثا مميزا في تاريخ تونس إذ كانت المرة الأولى التي تقوم فيها مجموعة مسلحة ومنظمة من التونسيين بحمل السلاح بصورة واعية لقلب النظام القائم . وبدون شك أن هذا النظام سبق أن استهدف سواء بالمؤامرات أو بالمواجهات المعلنة المنظمة[1]، لكن لم تتخذ شكل المواجهة المسلحة الواعية للإطاحة بالنظام القائم.

فهل كانت هذه العملية الانقلابية في قفصة تتويجا لسياسة النظام البورقيبي في عقد السبعينات وانعكاساتها على الوضع الداخلي الاقتصادي والاجتماعي أم تعود لرهاناته الخارجية الرامية إلى تحصين مشروعه القطري من مخاطر محتملة أم لتراكمات تاريخية مرتبطة بمواقف نضالية؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات اعتمدت على المصادر التاريخية المتاحة بما فيها مذكرات وشهادات النافذين السياسيين المعاصرين للعملية الانقلابية، وخاصة أنني أجريت العديد من اللقاءات مع هؤلاء من وزراء بورقيبة من الموالين والمعارضين إضافة إلى زخم الأرشيف الصحفي، الذي ساعدني على رفع اللبس والغموض فى بعض جوانب الدراسة.

وللتحكم في مفاصلها وفق مقتضيات المنهجية اعتمدت على المنهج التاريخي في استقراء المعلومات من مضانها الأصلية ومقارنتها وتحليلها حتى توصلت إلى العناصر التالية:

1.خيارات النظام البورقيبي الناشئ

1.1: الخيارات الداخلية.

من الناحية السياسية[2] كرس دستور الجمهورية التونسية الصادر بتاريخ 1 جوان 1959 نظاما سياسيا قائما على "مبدأ الحزب الواحد"وعلى الاندماج الكلي بين مؤسسة الدولة والحزب واختزال كل ذلك في شخصية الرئيس بورقيبةالذي كثيرا ما يتردد على

(1) من بين تلك المؤامرات: الأولى في 1962 والثانية في 1969 (هبة الواردنين) والثالثة في 1978 هي الإضرابات العامة ولكن معظمها لم تتخذ شكل مواجهة مسلحة للإطاحة بالنظام القائم باستثناء مؤامرة التي 1962 كانت موجهة ضد شخص رئيس الدولة ولم تترتب عنها أية عملية عسكرية منظمة رغم مشاركة بعض عناصر الجيش فيها.

(2) زهير المظفر:**من الحزب الواحد إلى حزب الأغلبية**، مطبعة سنباكت، تونس، 2004، ص147.

لسانه بأن "النظام هو أنا"[1] الذي هيمن بصفة مطلقة على الحزب ومؤسسات الدولة ورفض أي تعدد فكري أو سياسي حقيقي أو شكلي طيلة الفترة الممتدة من سنة 1963 تاريخ حضر نشاط الحزب الشيوعي إلى سنة 1981 لان خلافه مع بن يوسف جعله يؤمن بمبدأ شعب الدولة وليس دولة الشعب للخروج من الظرف التاريخي منتصرا.[2]

وللتكريس الفعلي لهذا المبدأ جعل من الحزب المصدر الوحيد للشرعية ولصنع القرار ليصبح الدعامة الأساسية للدولة والنظام الجمهوري. وان كل المنتمين إليه يمثلون المكون الرئيسي للقيادة السياسية، فصار النظام يرتكز أساسا على الحزب كواجهة إيديولوجية والمنظم للجماهير، ويرتكز على الدولة باعتبارها أداة للسلطة، يحكم الصلات بين مختلف التشكيلات الحزبية في علاقتها بأجهزة الدولة. ويأتي مؤتمر المنعقد في 22 أكتوبر 1964 الذي دعم هذا النظام بمنظومة فكرية وآليات وأدوات نظاما شموليا " يجعل من الحزب المتعهد الوحيد بالنفوذ والسلطة"[3]، ويكون محصنا داخليا وخارجيا من أي تهديد "[4] كما تم تغيير اسم الحزب الدستوري ليصبح الحزب الاشتراكي الدستوري، وتسمية المجلس الملي للحزب بالمجلس القومي،و للتحكم في كل المنظمات لجعلها تسير على طريق الاشتراكية الدستورية.أنتهج الحزب إستراتيجية ترتكز على التدخل المباشر في الصراع بين النقابيين للحصول على الأغلبية في الانتخابات التي تجري أثناء تجديد القيادة النقابية بترجيح كفة الموالين له، و إدماج القيادات النقابية في أجهزة الدولة، وخلق جو تنافسي بين إطاراتها لكسب المناصب العليا في المؤسسة الحكومية، أي استعمال أساليب الإغراء مع القيادات النقابية[5].

لكن هواجس المؤامرات دفعت بورقيبة إلى تقليص هامش الحرية والاستقلالية، قائلا: إن عهد المنظمات القومية قد انتهى، ولم يعد هناك مجال لأن يبقى الحزب الدستوري وحده، والاتحاد العام التونسي للشغل وحده..."[6].

(1) لقاء خاص مع **حسين التريكي**في منزله بالمدينة الجديدة . تونس بتاريخ 2011/03/30.

(2) لقاء خاص مع **بشير بن سلامة** بمنزله الكائن بالمنارة 3 بتونس العاصمة. يوم 2011/15/28.

(3) عبد الرحمان التليلي: **كيف نرى المستقبل**، مطبعة علامات، تونس، 2005، ص 173، 180، 183.

(4) الشاذلي لقليبي، **أضواء من الذاكرة : الحبيب بورقيبة**، مطبعة سيمباكت، تونس 2014، ص 85.

(5) إبراهيم، (لونيسي): **التجربة الديمقراطية في الوطن العربي :الجزائر نموذجا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر، 2004.ص 155.

(6) بورقيبة: **خطب**، ج 15، ص 91.

ولتكريس خضوع تلك التنظيمات وولائها المطلق للحزب، جعل من المشرفين والمسيرين لها من المنخرطين في الحزب والعاملين في صفوفه. وهو ما جعل الانتماء الحزبي والسوابق النضالية تغلب الكفاءة والدرجة العلمية.في أي عملية انتقاء.

استمر نظام بورقيبة في مجال تكريس الحزب الواحد عن طريق تجميد واحتواء الهيئات القومية في العمل السياسي ضمن الحزب.و انفراده حزبه بالحياة السياسية، حتى وأصبح كل ترشيح يقدم باسم الحزب ، ولم يسجل في الانتخابات التشريعية المنظمة في 1964 و1969، ثم 1979 تقديم مرشح من المعارضة أو المستقلين، وهكذا انفرد الحزب بالنفوذ والسلطة بما فيها سلطة الخطاب السياسي حتى صار الخلط بين الحزبية والوطنية الذيأدى إلى "اتهام أي مخالف الحزب بخيانة الوطن والمصلحة العامة للمجتمع"[1].

حتى صارت شخصية بورقيبة الرمز الأكبر والقائد التاريخي والركن الأساسي للنظام فكيف انعكست هذه الأحادية على الوضع الاقتصادي للبلاد؟

ومن الناحية الاقتصادية والاجتماعية تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد التونسي وبالرغم من انطلاقته شبه الليبرالية أحضان الدولة. منذ بداية الستينيات عندما شرعت الدولة في إنشاء المؤسسات العمومية وتأميم أراضي المعمرين وحل الأحباس"[2]. جاء هذا التوجه رغم إقرار الدولة باحترام القطاع الخاص إلتزامه بالعمل ضمن السياسة العامة للدولة ودعوته إلى تجديد القطاع الخاص.[3].

لقد أدى هذا التوجه إلى بروز مركزية دور الدولة القائم على مبدأ التخطيط الاقتصادي أو سياسة التعاضد التي ارتبطت باسم "أحمد بن صالح".[4]التي لم تدم طويلا فمع مطلع السبعينات أقرت الدولة مبدأ الليبرالية الاقتصادية في مؤتمر المنستير في أأكتوبر 1971الذي انتهى إلى حل العديد من التعاضديات التجارية والتفويت في بعض الأراضي المؤممة تحت شعار تطهير المؤسسات الصناعية وتحويلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص دعم المسار التخصيص الاقتصادي الذي سيتحول لاحقا إلى

(1) للتوسع في مجال في تكريس الحكم الفردي.أنظر: زهر المظفر: **المصدر السابق**، من ص 142 إلى ص 161.

(2) الشيباني بن بلغيت:**بورقيبة والأوقاف**، مكتبة علاء الدين، 2009 صفاقص، ص 20.

(3) محمد عبد الباقي، (الهرماسي): **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، م.د.و.ع. بيروت 1987، ص 61.

(4) احمد المستيري: **شهادة للتاريخ**، دار الجنوب للنشر، 2011، تونس.ص199.

سياسة إصلاح هيكلي يتم على أساسها تخلي الدولة عن القطاع العام لفائدة القطاع الخاص[1].

في النهاية أفضت هذه الإصلاحات إلى تفقير وتهميش العديد من الشرائح الاجتماعية والمدعم أيضا بسياسة عدم التوازن الجهوي التي قلصت من حجم الاستثمارات في تونس وضواحيها بالمقارنة مع بعض المدن الساحلية كبنزرت وسوسة والمنستير[2].

ولكن هذه السياسة لم توقف ظاهرة النزوح وبروز الأحياء القصديرية والأحزمة الحمراء المحيطة بالعاصمة والمدن الكبرى وهي الفضاءات التي شهدت تراكما لمظاهر التهميش والمهمشين ." مما زاد من التوترات الاجتماعية وارتفاع نسق الإضرابات من 25 إضرابا في السنة عام 1970 إلى 452 إضرابا في السنة عام 1977[3].

و ما لبث أن انفجرت الأوضاع في 26 جانفي 1978[4] ما اصطلح عليه بالخميس الأسود التي أسفرت عن خسائر بشرية ومادية ثقيلة ومؤلمة منها 40 قتيلا و325 جريحا و400 معتقلا فهو إضمار وإعداد مسبق للفتنة[5] وبعدها مباشرة بثلاثة ايام اعلن عن تحويرات حكومية[6].

ورغم كل الإجراءات المتخذة يبقى "التصلب والانغلاق السياسي"[7] سيد الموقف والذي سيكون له كبير الأثر على مستويات عديدة من ذلك تنامي ظاهرتي البطالة " إذ أن المشاركين في أحداث قفصة أغلبيتهم لم يتجاوزوا 24 سنة هم شباب لفظتهم المدرسة في سن مبكر، عاطلون عن العمل، يعيشون أوضاعا اجتماعية مزرية لم يجدوا

(1) الباجي قايد السبسي: **لحبيب بورقيبة المهم والأهم**، دار الجنوب للنشر، تونس، 2011 ص 171.

(2) وزعت الاستثمارات كالتالي: منطقة تونس تحوز على 39 % من نسبة الاستثمارات و34% من التشغيل ومناطق سوسة، المنستير، نابل وبنزرت تحوز على 44 بالمائة من الاستثمارات وعلى 52 بالمائة من نسب التشغيل وتتوزع نسبة 17 بالمائة من الاستثمارات و14 بالمائة من نسب التشغيل على بقية المناطق.محمد علي الحباشي:**تونس المستقبل، الساحة السياسية والنقابية**، اوربيس للطباغة، تونس، 1999، ص، 177.

(3) محمد علي الحباشي:**نفسه**، ص، 177.

(4) عبد الجليل التميمي: "أحداث 26 جانفي 1978"(**المجلة التاريخية المغاربية**) ع 114 جانفي 2004السنة 31.

(5) جريدة **الصباح التونسية** العدد 9298، تاريخ 28 جانفي 1978 .ص 16.

(6) انظر هذا التحوير في :محمد علي الحباشي:**تونس المستقبل**، اوربيس للطباعة، تونس 1999، ص 178.

(7) نور الدين العلوي: **دم الاخوة قفصة 1980**، ط1، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2015 ص 76.

مؤسسات مشغلة في مناطقهم زادتها ظروف سياسية متعفنة وملاحقات أمنية للبعض منهم مما دفعهم إلى فقدان الأمل في بناء مستقبلهم في وطنهم الأم تونس فسعوا إلى البحث عنه في الجارة ليبيا وجرهم الاحتجاج للهجرة إليها أين وجدوا أيضا إعلاما يزرع الأوهام في صفوف الشباب العربي ويتغنى بشعارات القومية والوحدة العربية فانساقوا كرها أو برضى إليها وانخرطوا في برامجها فوجدوا أنفسهم منساقين إلى المشاركة في معسكرات التدريب على الأسلحة ليرسلوا إلى جبهات القتال بما أهلهم للعمل المسلح فاستجابوا لدعوة الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس وليبيا للمشاركة في التنظيم للإطاحة بالنظام البورقيبي[1].في الوقت الذي أدرك القذافي "هشاشة النظام البورقيبي وانهياره"[2] للمشاركة في المحاولة الانقلابية في 27 جانفي 1980 في المدينة الحدودية مع الجزائر.هذه التوجهات الداخلية للنظام البورقيبي تنعكس حتما على التوجهات والخيارات الخارجية. فهل كان لهذه الأخيرة دور في إشعال فتيل المحاولة الانقلابية ضد النظام البورقيبي .هو ما سنعالجه في العنصر الموالي.

1-2التوجهات الخارجية للنظام البورقيبي

إذا عدنا إلى توجهات النظام البورقيبي الناشئ بعد الاستقلال بالمقارنة مع توجهات دول المشرق والمغرب الكبير خاصة شقيقته ليبيا نجدها متقاطعة غير متجانسةكون أن بورقيبة ذو توجه ليبرالي يؤمن بالقطرية، ونظيره القذافي ذو توجه قومي ثوريؤمن بالوحدة يطمح لان يكون زعيما للأمة، معناه على مستوى الطموح الشخصي للرجلين كلاهما يريدان الزعامة مستعملا نظامه لتحقيق هذا المأرب الشخصي، فمنذ البداية سجل النظام التونسي، تحفظاته سنة 1969، على الانقلاب العسكري الذي قاده القذافي آنذاك، لم يرحب به ولكن تعايش معه، باعتباره مشكلة ليبية داخلية، لكن أطماع القذافي ونواياه في الهيمنة والتوسع بدت واضحة لدى بورقيبة لتتفجر في حادثة البلماريوم سنة 1973 حين اقترح القذافي وحدة اندماجية بين البلدين ليتحدى بها الغرب، لكن بورقيبة يرى عكس ذلك بان هدف الوحدة "هو تجاوز الضعف والتأخر

(1) المنصف، (بالحولة):**شهادة للتاريخ عن أحداث قفصة المسلحة سنة 1980**، (د-م-ط)، بتونس .ص 1

(2) لقاء خاص مع أحمد **المستيري**في نفس المكان والزمان.

العلمي والتكنولوجي وتحقيق التقدم الحضاري.."[1] ولا يجب أن تأتي بشكل فوقي أو مفروضة بأنواع القهر والضغط والمساومات.هذه التقاطعات الإستراتيجية بين النظامين جعلت القذافي يحاول، العديد من المرات، إرباك الوضعية الأمنية في تونس منها إرسال كومندوس، منهم أحمد المرغيني، الذي سيظهر كقائد في عملية قفصة، ومحاولة تفجير المركز الثقافي الأمريكي ودار الحزب بالقصبة، وطرد العمال التونسيين أفواجا من ليبيا لتشويش الوضع الاجتماعي في تونس[2]

هذا التوجه القطري والغربي لبورقيبة سيزيد من العزلة الإقليمية لنظامه المتصادم مع التوجهات المشرقية للنظام الناصري[3] الذي سيأوي مع النظام الليبي للعناصر القيادية اليوسفية التي ستحضر لعملية قفصة على رأسها عز الدين الشريف المعروف بميولاته العروبية الوحدوية، واحمد المرغني الذي انخرط في تنظيمات سياسية "قومية"[4].

فأصبح النظام البورقيبي في محيطه الإقليمي في عزلة متفرغا لبناء دولته القطرية، وتعميق علاقاته مع الغرب حيث يوجد "نموذج التقدم" الذي كان يؤمله "للأمة التونسية"[5].

صحيح أن النظام البورقيبي رفع شعارات العروبة والإسلام ومؤكدة في المادة الأولى للدستور التونسي، ولكنه لم يسع إلى تجسيدها على ارض الواقع بل تبناها بطريقة واعية لاستنزاف طاقاتها التعبوية واستدراج القوى السياسية المؤمنة بها خاصة وأن هذا النظام ظل يبحث باستمرار عن اكتساب الشرعية الضرورية لمشروعه القطري، ورغم انفتاحه العالم العربي والإسلامي إذ أنه لم يجسد هذه الشعارات بإرادة سياسية قوية بل من اجل التأقلم السياسي مع مستجدات الوضع السياسي داخل البلاد التونسية

(1) - ببورقيبة، (الحبيب):**بيان إلى مجلس رؤساء الدول العربية** في دورته الثالثة بالدار البيضاء، قرطاج 1965/09/11: ص، 67- 54- 56.

(2) نور الدين العلوي" نرجسية القذافي و بورقيبة وراء هجوم قفصة 1980" **ليبيا المستقبل**، حاورته مريم الشاوش بتاريخ 2016/06/21

(3) للتوسع أكثر في العلاقات المصرية التونسية.أنظر: عبد القادر لعريبي: العلاقات السياسية التونسية المصرية 70/56، ش.ك.ب، تونس، 1990.

(4) نور الدين العلوي، "نرجسية القذافي وبورقيبة وراء هجوم قفصة 1980"، بدون صفحة.

(5) لقاء خاص مع **بشير بن سلامة**، نفس المكان والزمان.

والفضاء العربي، ومحاولة الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية والمالية لهذا الفضاء وخاصة مع استقلال دول الخليج التي تملك الإمكانات المالية الكبيرة التي كان يوفرها الريع النفطي والأسواق التي تعد حيوية بالنسبة للاقتصاد التونسي خاصةبعد نجاح الحضر النفطي الذي فرضته الدول العربية في نهاية الحرب العربية الاسرائلية سنة 1973التي أدت إلى ثبات ثقة بورقيبة في الإمكانات العربية بعد اكتشاف سلاح البترول الذي كان سلاحا فعالا[1].

لقد تعامل النظام البورقيبي في إطار وفائه لقناعاته القطرية مع شعارات العروبة والوحدة والإسلام بانتهازية دون أن تتوفر لديه أية إرادة لتجسيمها، وتعامل بالانتهازية نفسها مع القوى السياسية في الداخل والأنظمة العربية التي كانت تتبنى هذه الشعارات وتسعى إلى تجسيمها في إطار مشروع سياسي عربي وحدوي[2].لكن الدول العربية تدرك إلى حد بعيد التوجهات الحقيقية القطرية لبورقيبة وبينما شعاراته بمثابة قناع كون انه لا "يؤمن لا بالثورة ولا بالوحدة العربية المزعومة"[3] مما يطرح إمكانية انتقام بعض هذه الدول العربية من النظام البورقيبي في التحضير للعملية الانقلابية بتوفير كل مصادرها اللوجيستية. فإلى آي مدى يمكن أن يقع ذلك؟

2.التحضيرات الأولية للعملية الانقلابية ومصادرها اللوجيستية

يبلغ طول الحدود الجزائرية التونسية في حدود ألف والحدود التونسية الليبية.461 كلم فضاء واسع يصعب على دولة ناشئة مثل تونس مراقبتها بدقة فهي منطقة عبور غير متحكم فيها بشكل جيد منذ السنين مما يسمح للأشخاص اختراقها سواء بنية التجارة أو التهريب أو اللجوء أو بهدف الاعتداء فهو ما خطط له

في بداية شهر جانفي 1980أين قامت مجموعة مسلحة قوامها ثلاثين شخصا من المعارضين التونسيين المحسوبين على قدماء اليوسفيين غادرت طرابلس نحو روما عبرت الأراضي الجزائرية ثم دخلت عبر الحدود إلى مدينة قفصة وهجمت في ليلة 27 جانفي

(1) - بورقيبة، (الحبيب) :**خطب** يوم 26 أكتوبر 1974، ص 76.

(2) -محمد المهدي، (الساحلي) : **صدى إصلاحات كمال أتاتورك العلمانية في تونس(1923-1938)**، شهادة كفاءة في البحث تحت إشراف علي المحجوبي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بتونس، 1986.

(3) لقاء خاص مع **حسين التريكي**في منزله بالمدينة الجديدة . تونس بتاريخ 2011/03/30.

1980 مركز الشرطة وقيادة الحرس الوطني وثانوية.و دعت عبر مكبر الصوت إلى مخاطبة الشعب التونسي" الالتحاق بالثورة والإطاحة بالنظام"[1] والتي حاولت أن تؤمن مشاركة السكان بتوزيع الأسلحة عليهم، وقد أذيع في اليوم الأول للعملية بيان في باريس باسم "الجهة القومية لتحرير تونس" انطلاق الثورة المسلحة ضد نظام بورقيبة العميل"[2].

لكن هذا الحدث لم يكن وليد الصدفة بل سبقته مقدمات واستعدادات لوجيستية كبيرة مهدت لها الطريق من خارج تونس منذ 1978. وجلبت لها اليد المنفذة من أماكن بعيدة . وكان لها مهندسوها ومنفذوها . فضلا عن أيادي خفية وقعت على اختيار مدينة قفصة[3]. لكن لماذا اختيرت هذه المدينة المعزولة؟

إن اختيار مدينة قفصة لم يكن اعتباطيا وليد الصدفة بل عملا مدروسا مكانا وزمانا، فمدينة قفصة من الناحية الجغرافية تبعد عن الحدود الجزائرية حوالي 100 كلم وعن الحدود الليبية قرابة 700 كلم، شكلت مركز استقطاب تاريخي لأغلب الحركات الرافضة للسلطة الحاكمة سواء كان ذلك أثناء الفترة الاستعمارية أو إبان فترة الحكم البورقيبي. فالمعروف أن قفصة غنية بمناجمها باكتشاف الفوسفات فيها سنة 1885 وأنشئت على إثر ذلك شركة استغلال الفوسفات وخط السكك الحديدية فيها[4]كما كانت من الفضاءات المبجلة للحركة النقابية المعروفة باسم "جامعة عموم العملة التونسيين" التي أسسها الزعيم النقابي "محمد علي الحامي". وهي إحدى ملاذات الحركة اليوسفية وجيش التحرير الشعبي الذي أسسه "الطاهر لسود" أو ما كان يطلق عليه لحبيب بورقيبة "الفلاقة" الذين رفضوا تسليم أسلحتهم بعد توقيع اتفاقية الاستقلال الداخلي، وبرتوكول الاستقلال سنة 1956. كما كانت قفصة مركز دعم وتمويل وتسليح للثورة الجزائرية، قبل أن تكون المكان الذي اختارته مجموعة من العسكريين والمدنيين اليوسفيين للتخطيط وانطلاق حركتهم الانقلابية لسنة 1962. وهي بالإضافة إلى ذلك

(1) Amor Chadli, **Bourguiba tel que je l'ai connu,** imprimerie Simpact,Tunis, 2011, p230.

(2) مجلة مغرب : ع62، مارس – أفريل، 1974، ص 46.

(3) طاهر، (بلخوجة): **الحبيب بورقيبة سيرة زعيم شهادة على عصر** مطبعة علامات، تونس، 1989، ص295.

(4) ليون برفنكيار: **أسرار ترسيم الحدود التونسية الليبية 1911**، ترجمة الضاوي موسى، مطبعة قرطاج، تونس، 2012، ص20.

موطن عز الدين الشريف القائد السياسي لعملية قفصة . الذي شرع في التفكير في جلب السلاح واستقطاب العناصر المنفذة من خلال البدء في التحضير للمحاولة الانقلابية قبل سنتين ويرجح أن تكون تلك الاستعدادات تولتها أجهزة مخابرات محترفة وعلى علم بالمنطقة ومنها مكتب الاتصال الليبي(BAL) الذي ربط صلات بين عز الدين الشريف التونسي المهاجر إلى ليبيا حيث أسفر التنسيق عن رسم طريق محدد لمهمة محددة هي إدخال كمية من العتاد الخطير والممنوع بغاية إخفائه في مرحلة أولى وإدخال أفراد غير محدودي العدد في مرحلة ثانية وتأمين مخابئ لهم لفترات غير محددة[1].

ومنذ 1973، ساندت ليبيا جبهة البوليساريو ماليًّا وعسكريًّا ودبلوماسيًّا، مكملة بذلك الدعم الجزائري وأحيانًا متجاوزة إياه؛ حيث وفَّر نظام القذافي مساعدات مالية مهمة شملت جانب الأسلحة والتدريب لبعض وحدات البوليساريو والمساعدات الطبية، إلى جانب توفير الدراسة لأطفال الصحراء. ورغم أن حجم هذه المساعدات غير معروف، لكن من المحتمل أن ليبيا رفعت تدريجيًّا حصة مساهمتها في نفقات البوليساريو منذ 1976 إلى غاية منتصف 1981[2].

ففي جانفي 1979 نقلت أول شحنة قدرت ب 55 قنطارا من السلاح عن طريق غدامس الليبية مرورا بعمق الصحراء الجزائرية إلى الصحراء الغربية لدعم جبهة البوليساريو وكانت تحظى بدعم كبير من النظام الليبي الذي لا يخفي عداءه للملكة المغربية والتي يصنف نظامها ضمن الرجعية العربية، غير أن "القافلة عرجت إلى الشمال الجزائري عوض التقدم غربا في الصحراء صاعدة إلى ما فوق منطقة واد سوف لتقع في قبضة الجمارك التي سلمتها إلى الأمن العسكري الجزائري بالنظر إلى خطورة المحجوز. فان الأمن الجزائري تولى حجز الشحنة والاحتفاظ بها.و سجن عز الدين الشريف لمدة خمسة عشر يوما،لكن "الراعي للعملية من داخل الجزائر فوت جنازة الرئيس هواري بومدين وتدخل ليطلق سراح عز الدين الشريف ويعود لتكملة المهمة" وتواصلت العملية حيث في شهر ماي 1979 سلم عز الدين الشريف "لأحمد المرغني" مبلغا ماليا قدره 300 دينار ليبي و600 دولار أمريكي وتذكرة سفر ذهابا وإيابا إلى دمشق

(1) العلوي: **دم الإخوة قفصة 1980**، مصدر سابق، من ص 101. إلى. 105

(2) Le Monde : 10 avril 1981.

ثم طرابلس .فسافر أحمد المرغيني إلى سوريا ثم عبر إلى لبنان بمساعدة أحمد جبريل قائد الجبهة الشعبية القيادة العامة مع يساري تونسي يتحرك في بيروت تحت اسم "جيفارا " وهو قيادي في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين .وعد جيفارا أحمد المرغني بتجميع عناصر تونسية وإرسالها إلى ليبيا . فسلمه المرغني تذكرة سفرلهذه الغاية.لكن فشل المهمة "جعلت أحمد المرغيني يسافر إلى الجزائر ليلتقي هناك بعز الدين الشريف ويحصل منه على تمويل كاف ليسافر إلى بيروت عبر فرنسا ثم سوريا ولبنان ليجد نفسه في صيف 79 في قلب الشبكات والتنظيمات والفصائل المسلحة في بيروت وما جاورها"[1].

وفي شهر جوان من سنة 1979 سافر الشريف إلى ليبيا واجتمع مع أحمد المرغيني عن طريق مكتب الاتصال العربي المذكور وتم وضع خطة جلب العناصر البشرية وكلف أحمد المرغيني بالتنفيذ[2].

كما سافر عز الدين الشريف في 20 ديسمبر سنة 1979 إلى باريس لإجراء بعض الاتصالات ويبدو انه حدد الجهة التي ستعلن تبني الحركة بمجرد انطلاقها في قفصة. وهو ما ظهر من البيان الذي أذيع صباح الاثنين الموالي لانطلاق العملية و"من باريس إلى الجزائر اشترى عز الدين الشريف كمية من الأزياء الرياضية المتطابقة ليموه بها دخول العناصر البشرية التي كانت تصل تباعا إلى الجزائر".

وفي ليلة 4 جانفي 1980 دخلت المجموعة الأولى إلى قفصة وبعد ليلة من ذلك دخلت المجموعة الثانية في سيارة 404 "باشي" مغطاة يسوقها محمد الصالح المرزوقي وفي منتصف جانفي من نفس السنة التحق عز الدين الشريف بالمجموعات في داخل قفصة وفي 20 جانفي أي قبل أسبوع من انطلاق العملية انتهت عملية نقل السلاح ووضعه في متناول أيدي المجموعة حيث بدأوا تحت إشراف أحمد المرغيني.و في الأسبوع نفسه ضبط هذا الأخير بمعية بعض العناصر المدربة التي استقطبها في لبنان الساعة العاشرة من ليلة 27 جانفي اجتمعت كل العناصر القادمة من الخارج في منزل بحي النور وكشفت لهم خطة الهجوم وحددت أدوارهم بدقة واستعدوا للساعة الصفر[3]. وتم

(1) العلوي:**المصدر سابق**، ص، من 101. إلى 105.

(2) بالحولة: **المصدر السابق**، ص 102.

(3) .بالحولة: المصدر سابق: ص 102. 103 104.

الهجوم في حدود 50 فردا 30 من المعتدين من الخارج و20 من الداخل[1] بذلك يكون اختباء المسلحين في قفصة لمدة ثلاثة أسابيع قبل لاعتداء[2].

أما المشاركان البارزان من الداخل فهما بلا منازع محمد الصالح المرزوقي وعمار المليكي فيما تضطرب الروايات عن عدد الذين تحمسوا وشاركوا بعد انطلاق العملية شارك في العملية حوالي 60 عنصرا حسب الرقم المقدم من طرف الحكومة التونسية[3] بين ما تشير بعض المصادر إلى 300 مهاجما وعدد الذين قبلوا السلاح ثم تخلوا عنه بسرعة واعتقد أن هذا الجانب سيظل غامضا إلى أجل غير مسمى[4].

أما الأسلحة التي استعملت فهي أسلحة فردية خفيفة مما يستعمل الجيش الليبي وأهمها الكلاشينكوف ورشاشات ايطالية من نوع بيريطا وكذلك قاذفات البازوكا وبعض مضادات الدروع والقنابل اليدوية إلى جانب ثلاث مدافع هاون[5]. وفي ليلة 27 جانفي 1980، كانت الاستعدادات لتنفيذ العملية تسير على خطين متوازيين ومتكاملين.

الخط الأول: يمسك به القائد السياسي للعملية أي عز الدين الشريف ويتولى الإعداد المادي للعملية .عبر تنسيق بين مختلف الفاعلين في المواقع المختلفة والاعتناء بتوفير مسالك النجاح بين اختلافاتهم ومطامحهم وأطماعهم[6].

الخط الثاني: ويمسك به القائد الميداني لاحقا أحمد المرغني وقد تولى الإعداد البشري من آماكن مختلفة واستقطاب العناصر المنفذة إلى حين قيادتها ليلة 27 جانفي 1980، ونسقا القائدان الأدوار ليلة العملية فتكفل المرغيني بالقيادة الميدانية بينما سعى الشريف حتى اللحظات الأخيرة إلى البحث عن قيادة مدنية محلية للعملية[7] .

يتضح مما سبق ومن خلال العناصر النافذة والأطراف الداعمة للعملية من الداخل والخارج تكرس مبدأ الثأر والانتقام من طرف فلول المعارضة اليوسفية القديمة

(1) الصباح: بتاريخ: 31 جانفي 1980 ع 9926.

(2) Amor Chadli ;**Op cit** ;p230.
(3) La presse du 19/02/1980.
(4) Le matin du 28/01/1980.

(5) الصباح: ع 9926، بتاريخ: 31 جانفي 1980 .
(6) بالحولة: **المصدر السابق**، ص 98.
(7) نفسه: ص 98.

الناقمة على خصمها التاريخي بورقيبة، وكذلك موقف بعض الدول المجاورة منها ليبيا وسوريا ومنظمة البوليزاريو من المشروع القطري البورقيبي وتوجهاته الغربية.ضف إلى ذلك العامل الجغرافي المساهم في تسهيل منافذ الدعم اللوجيستي على الحدود الجزائرية التونسية بالتحديد مدينة قفصة التونسية،فكيف تعاطت الحكومة التونسية مع هذه العملية الانقلابية ؟

2.النظام البورقيبيفي مواجهة الانقلابيين.

بمجرد سماع الحبيب بورقيبة صرح قائلا: إن هذا الاعتداء يهدف إلى اكتساحنا"[1] لهذا كانت ردود فعل الحكومة التونسية متسرّعة، فيها من الخطورة كادت أن تسبَب في كارثة إنسانية على سكّان قفصة، لو نُفّذت أوامر الوزير الأول الهادي نويرة والداعية لسحقِ المدينة وتدميرها كُليًا، لإخماد التمرّد ولو أدَّى الأمر قتل سكان قفصة بما فيها البشر والحيوان والحجر، وهذا ما يُرَدِّدهُ السّكان بقفصة وبعض القادة العسكريين[2] .

وهذا القرار جاء من شدّة وقع الأحداث المفاجئة للنظام التونسي وكنتيجة عدم تفطّن أجهزته الاستخبارتية ورجال الجمارك للمجموعة التي تسرّبت إلى قفصة عبر الحدود الغربية مع الجزائر، وعدم اكتراث من أصدرها بالأرواح البشريّة التي ستزهق لو نفذّت تعليماتها الجبانة، ويبقى الفضل للمقدّم الطاهر إبكر الذي أنقذ سكان قفصة من الموت والنظام من ورطة جريمة حرب[3]، حيث اتضحت الأمور تورّط النظام الليبي فيها، بشكل مباشر لإدراكه بهشاشة النظام البورقيبي والرغبة في الانتقام لقضية جربة 1974 وتورّط النظام الجزائري الجارة الغربية للبلاد التونسية؛ لأنه لولاها لما نفذت العملية [4].

لكن إيمان بورقيبة بأن لا أمن لبلاده دون "مظلة" قوى عظمى[5] مما جعله يستعين بالقوات الفرنسية والأمريكية والمغربية[1]، وتوجّهت إلى قفصة قوات عسكرية

(1) انظر: الحديث الصحفي لبورقيبة لجريدة **الشرق الأوسط** بلندن بتاريخ 22 فيفري 1980.

(2) بالحولة:المصدر نفسه، ص 107.

(3) نفسه، ص .107

(4) لقاء خاص مع أحمد **المستيري** في نفس المكان والزمان.

(5))الشاذلي لقليبي:**أضواء نمن الذاكرة: لحبيب بورقيبة**، ترمحمد معالي مطبعة سيمباكت، تونس 2014، ص160.

ص160.

تونسية من القصرين وقابس والكاف، وقوات الأمن العام من تونس والمدن القريبة من قفصة وكذلك أعوان الحرس الوطني، لمحاصرة المجموعة ومطاردتهم مع القوات الفرنسية والمغربية للمساهمة في إخماد التمرد[2]، ولسنا ندري هل كان لهذه القوات الأجنبية المشاركة الفعليّة في العمليات العسكرية بقفصة؟ أم انحصر دورها بالاكتفاء بالدعم اللوجستي وتوفير الطائرات لنقل الجيش والعتاد؟

لكن بالرجوع إلى شهادة احد الفاعلين في هذه العملية السيد بلحولة يقول انه شاهد بعينه بالطائرة التي نقلته من قفصة إلى تونس على مدى مشاركة القوات الأجنبية في تحرير قفصة من قبضة الانقلابيين[3].لكن بالرجوع إلى شهادة نور الدين العلوي يؤكد أن فرنسا تدخلت بشكل غريزي، كأنها كانت تحمي أحد رجالها، أو نظاما سياسيا ترعاه وتضعه تحت حمايتها.. الدولة التونسية خففت كثيرا من تدخل الفرنسيين، وقالت أن فرنسا منحتهم طائرة نقل عسكرية لنقل الجنود والمعدات من تونس إلى قفصة فقط. ولكن الأهالي رأوا طائرات حربية في سماء قفصة.. هل كانت طائرات تونسية أم فرنسية؟ لكن الجزم فيها صعب لقلة الأدلة[4].

وقد تمكنت القوات الأمنية والعسكرية التونسية من جيش وشرطة وحرس السّيطرة على الوضع بالمدينة ومحاصرتها وتحرير الرهائن، وإلقاء القبض على الانقلابين في مدّة وجيزة والسّيطرة على الوضع [5].كون أن العملية غير منظمة ومحدودة العدد والعتاد ولم تلق المساندة الشعبية ،و أسفرت هذه العملية في النهاية عن تورَط 60 تونسيا أحيلوا على محكمة أمن الدولة[6] التي أصدرت حكمها عليهم يوم 27 مارس 1980 بتبرئة 20 منهم وإعدام 15 نفّذ في 13 من الموقوفين يوم 17 أفريل 1980 و02 في حالة فرار و10 بالأشغال الشاقة مدى الحياة منهم 05 في حالة فرار، و05 بالأشغال الشاقة مدة عشرين سنة وتراوحت الأحكام الصادرة في البقية بين 05 سنوات سجن

=

(1) لقاء خاص مع **الهادي بكوش**، بمقر سكناه ميتوفيل العاصمة تونس. بتاريخ 2014/11/14.

(2) بالحولة:المصدر نفسه، ص 107.

(3) نفسه : ص 107.

(4) العلوي" نرجسية القذافي وبورقيبة وراء هجوم قفصة 1981، بدون صفحة

(5) العلوي : **دم الإخوة قفصة 1980: مصدر سبق ذكره**، ص 107.

(6) للاطلاع على ومحاضر الاستماع انظر: المنصف، (بالحولة): **المصدر سبق ذكره**، من ص 135 إلى ص 258.

و06 أشهر مع تأجيل التنفيذ[1].

ومن حيث الخسائر خلّفت العملية 3 قتلى و4 جرحى من المجموعة المهاجمة، و24قتيلا من الجيش والمجندين، وثمانية 28 قتيلا من المدنيين، 3 قتلى من الشرطة والحرس، وما يزيد عن 100 جريح. كلّهم تونسيون أبرياء، ماتوا وجُرحوا [2]، و"تبقى قفصة تحت الحصار لعدة أيام إلى 3 فيفري1980" حتى تفككت جماعة المتمردين من تلقاء نفسها[3].

3.الأطراف المشاركة في المحاولة الانقلابية.

إن رهانات بورقيبة القطرية جعلته مستهدفا من جيرانه فلم يكن لعملية قفصة أن تتم بدون دعم خارجي هو ما أكده المرغيني أنه لا يوجد برنامج عمل بدون مال"[4].يعني وجود أطراف خارجية دعمت المحاولة الانقلابية بالمال والسلاح نذكر منها:

ليبيا :إن تراجع النظام البورقيبي عن الوحدة الاندماجية سنة 1974 خلق تذمرا كبيرا لدى القذافي، الذي أصبح يبحث عن لانتقام وزعزعة الأمن التونسي فكانت عملية قفصة إحدى محطات الانتقام الرئيسية وما يؤكد تورطها في العملية أقوال المحاكمين عند استنطاقهم في المحاكمة[5]هو اعتراف المرغيني بالدعم الليبي بالمال والسلاح ولم تكتف بهذا بل قامت بدعم وبانتداب المتمردين وتدريبهم وتسهيل تحركاتهم فقد صرح أحمد المرغني الرجل الثاني في العملية بعد الشريف " قائلا: كل ما خططنا له هو السيطرة على مدينة قفصة بهدف تركيز خلية ثورية هناك، ثم نقوم بتقديم طلب المساعدة من ليبيا"[6].

رغم كل المؤشرات الدالة على مسؤولية النظام الليبي إلا أن الخارجية الليبية نفت

(1) بالحولة: **المصدر نفسه**، ص 109.

(2) نفسه: ص 109.

(3) طاهر، (بلخوجة): **المصدر السابق**، ص 296.

(4) - من تصريح المرغني أثناء استنطاقه بعد العملية، انظر **العمل** بتاريخ 1980/02/21.

(5) انظر: نص الحكم الصادر عن المؤسسة القضائية التونسية بتاريخ 27 مارس 1980في، (بالحولة): **المصدر نفسه** ص246 الى258.

(6) بالحولة: المصدر السابق، ص 151.

أي ضلوع لها في بيان رسمي يوم 1 فيفري 1980لكن وزير الداخلية التونسية في ندوة صحفية يوم 29 جانفي 1980 قال: "أن المنفذين هم بيادق سخرهم القذافي للاعتداء على امن تونس وسلامتها " [1] هو ما أكدته بتصريحات القذافي نفسه يوم 11 فيفري 1980: " نحن نعتبر النظام التونسي عدوا للجماهيرية الليبية، والحل المنطقي يكمن في مواصلة المعركة إلى حين القضاء على هذا العدو "[2].لكن إدراك النظام الليبي لمخاطر هذا التورط الذي يصنف ضمن خانة العمل الإرهابي من وجهة القانون الدولي سيعكر صفو العلاقات الليبية مع تونس خاصة والغرب عامة لهذه الاعتبارات حرصت ليبيا على أن تنفي ضلوعها في العملية.

لتوضيح الرؤية أكثر يقتضي توضيح الدور الجزائري في العملية، وإن نفت السلطات الجزائرية عن إي ضلوع لها، فإن" المتمردين خلال استنطاقهم أكدوا أن الخطة مدبرة من الجزائريين والليبيين "[3]، وكانت الاتصالات مع الجزائر أكثر من الاتصالات مع ليبيا"[4] وهو ما تؤكده بعض شهادات الفاعلين التونسيين منه أحمد المستيري الذي أشار إلى " أن عند اطلاعي على ملف استنطاق المتهمين لدى محكمة امن الدولة سنة 1980 تأكد أن السلطات الجزائرية كان لها الضلع الأوفر"[5] في تامين نقل السلاح عبر الحدود التونسية – – الجزائرية، حيث أعلن في بداية التحقيق في العملية أن تضم28 نفرا من المتمردين دخلوا البلاد عبر الحدود التونسية – الجزائرية الأمر الذي كذبته الجزائرفي بيان رسمي جاء فيه أن "مصالح المراقبة الحدودية لم تسجل أي تسرب عبر الحدود التونسية – الجزائرية أو أي تحرك مشبوه"[6]، لكن شساعة الحدود التونسية الجزائرية وصعوبة تضاريسها قد لا تسمح بالسيطرة عليها، ولكن لا ننفي أيضا وجود تسهيلات من الجانب الجزائري لأعضاء المجموعة اللذين عبروا التراب الجزائري وليس بالإمكان تنفيذ العملية لولا تواطؤ السلطات الجزائرية أو على الأقل بعض الشخصيات المتنفذة فيها مثل طالب

(1) - انظر نص هذه الندوة في جريدة **العمل** 30 جانفي 1980.

(2) Mohsen ,(Toumi) :**Politique africaine de la Tunisie** Annuaire de l'Afrique du Nord , Centre national de la recherche scientifique; Centre de recherches, 160.

(3) Le Monde du16 et 17/03/1980.

(4) - انظر تصريح عزا لدين الشريف أثناء محاكمته في : المنصف، (بالحولة): **المصدر نفسه** .ص 135.

(5) احمد، (المستيري): **مصدر سابق ذكره**، ص 255.

(6) Le Monde du29/02/1980.

الإبراهيمي، وسليمان هوفمان وقاصدي مرباح[1] وأكدت لنا عدة شهادات بأن سليمان هوفمان هو المدبر الرئيسي للعملية، ولولا الدعم الجزائري لما وقعت العملية؛ كون منفذيها صغار السن، لكن النظام البورقيبي تجنب مرارا اتهام الجزائر ؛ كون الشهادات المتوفرة لا تلزم إلا أصحابها وخاصة أن الأدلة منعدمة"[2].

وإن لم تتورط الجزائر بصفة مباشرة لكن الفضاء الصحراوي بقي مفتوحا أمام عبور الانقلابيين اللذين نسجوا علاقات مع منظمة البوليزاريو"ولا شك أن عز الدين الشريف منظم العملية فقد نشط قرابة العام بين مارس 1976ومارس 1977 حيث ظل يقود قوافل التموين من جنوب طرابلس و ورقلةداخل التراب الجزائري"[3] لا سيما وأن كلا من طرابلس والجزائر كانتا تتمتعان بنفوذ مؤكد على التنظيم الصحراوي وإن كان القذافي يلمح في خطاباته على تورط الرئيس هواري بومدين[4] هو ما ينفيه الرئيس شاذلي بن جديد في حديث صحفي في باريس[5] قائلا: الجزائر لا تؤمن بتصدير الثورات، من حق كل شعب أن يختار مصيره ونظامه بنفسه. ونحن نسير على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية خاصة بالنسبة لجيراننا ولا نرى من مصلحتنا خلق التوتر. لقد أعلنت رسميا باسم القيادة السياسية أن الجزائر لا دخل لها من قريب ولا من بعيد في العملية"[6]، لكن ما يثير الشكوك في ضلوع نظام بومدين، هو لجوؤه إلى إيقاف عز الدين الشريف وسجنه لمدة 15 يوما بتهمة تهريب الأسلحة إلى تونس، ثم أطلق سراحه بعد نهاية مدة الحداد على بومدين[7]. وتبقى الأدلة المقنعة والموثقة لتورط دول الجوار في عملية قفصة غير متوفرة، وهذه الأخيرة دفعت بالنظام البورقيبي إلى مراجعة سياسيته الداخلية والخارجية لإعادة الاندماج في شبكة التحالفات الإقليمية. وفي الختام خلصنا إلى النتائج التالية:

(1) الباجي، (قايد السبيسي): **المصدر السابق**.ص 325.

(2) لقاء خاص مع**احمد المستيري**في نفس المكان والزمان.

(3) العلوي: **مصدر سابق**، ص 46-51.

(4) الشرق الأوسط بتاريخ 1982/05/14.

(5) نقلته جريدة **المستقبل**.في عددها 107 بتاريخ 23 فيفري 1980

(6) انظر: **جريدة المستقبل**، ع/107 بتاريخ 23 فيفري 1980، ص 34 – 40.

(7) نور الدين، (العلوي):مرجع سابق ص 48.

إن سياسة بورقيبة ورهاناته هي إحدى المؤشرات الأساسية في توتر علاقاته في الداخل والخارج أفضت في النهاية إلى عملية انقلابية في 27 جانفي 1980 كادت أن تطيح به تحت وطأة العوامل التالية:

- بالنظر إل هوية العناصر المنفذة للعملية معظمهم تونسيين محسوبين على المعارضة اليوسوفية التقليدية التي مرار ما تسعى الإطاحة ببورقيبة بسبب التهميش والإقصاء بعد الاستقلال من طرف بورقيبة ونظامه.
- تكريس بورقيبة لنظام الشمولي الذي يرفض أي تعدد فكري أو سياسي حقيقي أفضى حرمان شريحة معتبرة من المجتمع التونسي طوال سنين.
- مساوئ النموذج التنموي الاقتصادي والاجتماعي الذي أدى إلى تفقير التونسيين.
- توقيع بورقيبة للوحدة مع ليبيا في جربة 1974 وتراجعه سبب في فقدان الثقة بجيرانه ليبيا والجزائر مما دفعهما إلى زعزعة أركان النظام التونسي في قفصة.
- التوجه الغربي للنظام البورقيبي واصطدامه بالتيار الثوري الليبي والوحدوي الناصري والتحرري الجزائري ساهمت في فشل بورقيبة في تامين مشروعه القطري.
- تمكن النظام من القضاء على الانقلابيين بسبب التدخل الغربي، وفقدان العمليةلعنصر التنظيم.

نقول في الأخير أن التراكمات التاريخية ورهانات النظام الإستراتيجية الداخلية والخارجية ساهمت إلى حد بعيد في خلق مواقف عدائية ساهمت في زعزعة الكيان التونسي في عملية قفصة الانقلابية.وشكلت عاملا حاسما في الصراع السياسي في تونس، ومدخلا لوضع نظام سياسي جديد يتسم بالانفتاح من اجل إعادة التموقع في شبكة التحالفات المغاربية والإقليمية.

ملاحق الدراسة:

1.أرشيف الجريدة (1): نتائج أحداثجانفي 1978

تونس
السبت
19 صفر 1398
28 جانفي 1978
العدد : 9298
السنة : 27
ASSABAH
28 Janvier 1978
Prix en France 1F50

الصباح

وزير الداخلية يعلن في ندوة صحفية

أسفرت الأحداث عن خسائر بشرية ومادية ثقيلة ومؤلمة جدًّا...

• 40 قتيلا و325 جريحًا من بينهم حالات خطيرة

اضمار واعداد مُسبق للفتنة

• انطلاق أحداث بدأ بالتهديد باشعال النار في تونس اذا لم تبتعد قوات الأمن عن دار الاتحاد

• اشعال 29 حريقًا بالعاصمة يوم الخميس والاعتداء على 116 حافلة

• الايهام بان المنظمة الشغيلة قادرة على ارضاخ الحكومة وقلب النظام

اعتقال 400 شخص في تونس وسوسة من بينهم 6 أعضاء من المكتب التنفيذي

المصدر: المصدر: الصباح: 28 جانفي 1978 العدد 9298

أرشيف الصباح (4):سيطرة النظام البورقيبي على الوضع في قفصة

القضاء على الاعتداء المسلح في قفصة

• المعتدون سيحالون على محكمة امن الدولة

وقفة الشعب في وجه العدوان

التحقيقات ستكشف القناع عن حقيقة المعتدين

البيانات الرسمية

عاد الهدوء الى قفصة وتم القضاء على اخر جيوب المقاومة

اتحاد الشغل يبرق للرئيس

استعداد الشغالين للدفاع عن حوزة البلاد

المصدر: الصباح: 31 جانفي 1980 العدد 9926..

قائمة المراجع

1 المؤلفات .

- المستيري، (أحمد): **شهادة للتاريخ** ،دار الجنوب للنشر ،2011، تونس.
- قايد السبسي (الباجي): **لحبيب بورقيبة المهم والأهم**، دار الجنوب للنشر، تونس.
- بورقيبة، (الحبيب) :**خطب** يوم 26 أكتوبر 1974 .
- لقليبي، (الشاذلي)، **أضواء من الذاكرة : الحبيب بورقيبة**، ترجمة محمد معالي، مطبعة سيمباكت، تونس 2014.
- بن بلغيت (الشيباني):**بورقيبة والأوقاف**، مكتبة علاء الدين، 2009 صفاقص.
- بلخوجة (طاهر): **الحبيب بورقيبة سيرة زعيم شهادة على عصر**(مطبعة علامات،تونس، 1989).
- التليلي، (عبد الرحمان): **كيف نرى المستقبل**،مطبعة علامات2005، تونس.
- ليون (برفنكيار): **أسرار ترسيم الحدودالتونسية الليبية 1911**، مطبعة قرطاج، 2012، تونس . ترجمة الضاوي موسى.
- الحباشي (محمد علي):**تونس المستقبل،الساحة السياسية والنقابية**،اوريبس للطباغة، 1999، تونس.
- بالحولة، (المنصف): **شهادة للتاريخ عن أحداث قفصة المسلحة سنة 1980**، الدار المغربية للطباعة والنشر،2015 بتونس .
- الناجي،(عبد النور): **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية**، مديرية النشر لجامعة قالمة ،2006.
- العلوي (نور الدين): **دم الإخوة قفصة 1980**، الدار المتوسطية للنشر، ط1، 2015، تونس.
- الهرماسي، (محمد عبد الباقي): **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (م.د.و.ع). بيروت 1987.
- المظفر (زهير): من الحزب الواحد إلى حزب الأغلبية (التجربة التونسية)، مطبعة سنباكت، تونس، 2004.

2.الصحافة المعاصرة:

- **الصباح** : 31 جانفي 1980 ع 9926
- **الشرق الأوسط** بلندن بتاريخ 22 فيفري 1980.

- **المستقبل**،ع/107 بتاريخ 23 فيفري 1980 وبتاريخ 1982/05/14.
- **العمل**: 1965/02/24.
- **الشرق الأوسط.**

3.الشهادات (لقاءات خاصة):

- **بن سلامة (بشير)**يوم 2011/15/28 بمنزله الكائن بالمنارة 3. بالعاصمة تونس.
- **المستيري (أحمد)** يوم 14 نوفمبر 2014 بالمرسى تونس العاصمة.
- **بكوش (الهادي)** بتاريخ 2014/11/14 بمقر سكناه ميتوفيل بالعاصمة تونس.
- **التريكي (حسين)** بتاريخ في منزله بالمدينة الجديدة .تونس بتاريخ 2011/03/30.

4.المقالات:

- التميمي (عبد الجليل): "أحداث 26 جانفي 1978" (**المجلة التاريخية المغاربية**) السنة 31، ع 114، جانفي 2004.
- العلوي، (نور الدين): "نرجسية القذافي وبورقيبة وراء هجوم قفصة 1980" **ليبيا المستقبل**حاورته مريم الشاوش بتاريخ 2016/06/21
- مواعدة، (محمد): "نظام الحزب الواحد:الواقع والنتائج"**مجلة الوحدة**" السنة الأولى، ع12، بتاريخ 1985/09/12.

5.الأطروحات:

- لعريبي (عبد القادر): **العلاقات السياسية التونسية والمصرية 56 / 70**، (ش.ك.ب)، تونس، 1990.
- الساحلي، (محمد المهدي): **صدى إصلاحات كمال أتاتورك العلمانية في تونس(1923-1938)**،(شك،ب) إشراف علي المحجوبي ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس، 1985-1986.
- لونيسي، (إبراهيم): **التجربة الديمقراطية في الوطن العربي :الجزائر نموذجا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.

مصادر بالفرنسية:

- Amor Chadli ;Bourguiba tel que je l'ai connu, imprimerie simpact ;Tunis ;2011 .
- Toumi ,(Mohsen) :Politique africaine de la Tunisie Annuaire de l'Afrique du Nord , Centre national de la recherche scientifique.
- La presse du 19/02/1980.

- Le matin du 28/01/1980.
- Le Monde du29/02/1980.
- Maghreb : N 62 -86.
- Le Monde du16 et 17/03/1980.
- Le Monde : 10 avril 1981.